

## الواقع الصحي في العراق في ضوء

### مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨

لمى عبد العزيز مصطفى

جامعة الموصل/كلية الآداب/قسم التاريخ

(قدم للنشر في ٣٠ /١٠ /٢٠٢١ ، قبل للنشر في ١٢ /١٢ /٢٠٢١)

#### ملخص البحث:

عانى قطاع الصحة في العراق واسوة بباقي القطاعات الخدمية الاخرى من سلبيات عدة لعل أبرزها الجهل وانتشار الامية وقلة التخصيصات المالية لهذا القطاع وتردي المستوى المعاشي للفرد العراقي وإنعدام الوعي الاجتماعي وما رافق ذلك من انتشار للعديد من الامراض السارية والمتوطنة وما نجم عن ذلك من ارتفاع في اعداد الوفيات وتحديدأ بين الاطفال امام هذا الواقع الصحي المتردي كان لا بد من تبني جهة رسمية برلمانية نقل سلبيات هذا الواقع بالمحص والتدقيق وايجاد الحلول لها لذلك ركز هذا البحث على المداخلات والإنتقادات التي تقدم بها عدد من نواب اللوية العراقية والتي لم تخلو من النقد والتجريح الا انه مما يؤخذ على هذه المداخلات رغم جريتها إلا انها لم تلقى اذناً صاغية من الحكومة العراقية ووزارة الصحة الا ما ندر.



# The Health Reality in Iraq in the Light of the Iraqi Parliament Discussions 1945-1958

**Luma Abdulaziz Mustafa**  
**University of Mosul / College of Art / Dept. of History**

## Abstract

In Iraq, the health sector, like other service sectors, has suffered from many negative aspects, perhaps the most prominent of which is ignorance, widespread illiteracy, lack of financial allocations for this sector, the deterioration of the standard of living for the Iraqi individual, lack of social awareness, and the accompanying spread of many communicable and endemic diseases, and the resulting increase in the number of deaths specifically among children in front of this deteriorating health reality. It was necessary to adopt an official parliamentary body to transfer the negative aspects of this reality through scrutiny and finding solutions to it. Therefore, this research focused on the interventions and criticisms made by a number of representatives of the Iraqi brigades, which were not devoid of criticism and defamation, but they are something to be blamed. These interventions, despite their daring, did not receive a listening ear from the Iraqi government and the Ministry of Health, except rarely.

## مقدمة:

استحوذت الحالة الصحية على حيز كبير من إهتمام النواب خلال المدة ١٩٤٥-١٩٥٨ على الرغم من حدوث تطورات ملحوظة شملت معظم الجوانب المتعلقة بالواقع الصحي في العراق، ورغم تشعب هذه المداخلات إلا أنها لم يكن بوسعها أن تحل جميع المشاكل التي جابهت الإدارة الصحية مع ذلك استمرت مطالبات النواب للنهوض بالواقع الصحي والذي شغل حيزاً كبيراً من المناقشات داخل أروقة مجلس النواب العراقي.

تكون البحث من مقدمة وسبع محاور قدم الأول استعراض تاريخي للواقع الصحي في العراق خلال المدة ١٩٤٥-١٩٥٨، أما المحور الثاني فركز على موقف النواب من الإدارة الصحية وهو موقف متميز لا يمكن أن يتصوره المنتبغ إلا بعد الاطلاع على المداخلات المتواصلة لأعضاء المجلس النيابي، فيما سلط المحور الثالث الضوء على مسألة التخصيصات المالية للقطاع الصحي وتدني هذه التخصيصات وما رافق ذلك من تأثير سلبي

على أداء المؤسسات الصحية. أما المحور الرابع فعالج مسألة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية والتي كانت السمة الغالبة عليها تركزها في المدن الرئيسية وتحديداً العاصمة بغداد أما باقي المُدن والوحدات الإدارية فتخلو من وجود مثل هكذا مؤسسات صحية. فيما عالج المحور الخامس موقف المجلس النيابي من مشكلة عانى منها القطاع الصحي في العراق ألا وهي قلة الكوادر الطبية وسوء توزيعها. وخصص المحور السادس لمداخلات النواب في موضوع الأمراض السارية والمتوطنة نظراً لخطورتها وسرعة إنتشارها، أما المحور الأخير فخصص لاستعراض مطالب النواب بتوسيع التعليم الطبي.

### أولاً: الواقع الصحي في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨

إن دراسة الواقع الصحي لأي مجتمع لا يمكن أن تتم دون دراسة الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لذلك المجتمع، وللحصول على مجتمع سليم لابد من توفر مقومات رئيسية لعل أبرزها السكن الملائم والمياه الصالحة للشرب والغذاء المناسب مع توفر الوسائل العلمية لمحاربة الأمراض والوقاية منها. أما في العراق فقد عانى قطاع الصحة وأسوة بباقي القطاعات الخدمية الأخرى من التدهور لأسباب عدة يمكن ايجازها ب:

#### ١- قلة التخصيصات المالية:

لم تتجاوز مصروفات الصحة ضمن الميزانية العامة لسنة ١٩٤٨ الـ (٤,٨%) لتصل إلى (٦,٦%) سنة ١٩٥٧<sup>(١)</sup>. ويمكن ملاحظة قلة تخصيصات المالية لهذا القطاع الخدمي عند مقارنتها مع تخصيصات وزارات أخرى فعلى سبيل المثال بلغت حصة وزارة الدفاع وللسنوات ذاتها (٧٧,٥%) ، (٣٨%)<sup>(٢)</sup>.

#### ٢- الجهل وارتفاع معدلات الأمية:

وفقاً لإحصاء سنة ١٩٤٧ وصلت نسبة الأمية بين صفوف الشعب العراقي إلى (٩٢%). شكل سكان الريف النسبة الأكبر والتي وصلت إلى (٨٠%). أما بالنسبة للقبائل البدوية فوصلت الأمية إلى ما يقارب (١٠٠%)، وحتى بعد التحسن التدريجي الذي طرأ على قطاع التعليم والذي تزامن مع ارتفاع اعداد المدارس وبمختلف مراحلها، لم تتجاوز نسبة المتعلمين وفي أحسن الأحوال الـ (٨%) لتصل إلى (١٢%) مع اندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨<sup>(٣)</sup>.

#### ٣- تردي الأوضاع المعاشية للفرد:

لم يكن مستوى دخل الغالبية العظمى من السكان وتحديداً شريحتي -العمال والفلاحين- بما يكفي لتلبية أبسط احتياجاتهم المعاشية من المواد الغذائية وباقي الحاجات المعاشية الأخرى وتتضح الصورة وبشكل أوضح في الريف

العراقي إذ تدهورت الأوضاع المعاشية للفلاح العراقي إذ حددت احدى المصادر معدل الدخل السنوي للعائلة الفلاحية المستوطنة في الريف العراقي بحوالي (٤٠-٥٠) ديناراً سنوياً<sup>(٤)</sup>. كما أن هذا التدهور هو جزء من حالة عامة سادت الريف العراقي في ظل الهيمنة الاقطاعية وما يرافقها من ازدياد في اعمال السخرة المفروضة على الفلاحين، إلى جانب تناقص حصة الفلاح من الحاصل الزراعي، فضلاً عن ارتفاع أقيام الضرائب المفروضة عليه وتفاقم مديونته التي أسهمت في ازدياد معاناة الفلاحين، ولقد تحدث أحدهم بمرارة عن سلب الإقطاعي لإنتاجه عندما قال "أخذ الشيخ ثلاثة أرباع إنتاجي لهذه العام وكنت أقطع ألماً عندما أرى أن أتعابي تذهب بل تغتصب، تذكرت الحقل وعرق الصيف وبرد الشتاء والألم والإهمال رأيتها وتألمت وكأنهم يقطعون من لحمي ليعطوه إلى سمين جداً"<sup>(٥)</sup>. كان محصلة هذا التردي انعكاساته على عموم الحياة المعاشية ومنها المساكن التي انعدمت فيها أبسط مقومات السكن الصحي وفي هذا المجال كتب أمين العاصمة فخري الفخري<sup>(٦)</sup> في مذكراته وهو يزور عدد من الدور التي يمتهن أصحابها مهنة صنع الخبز سواء لبيعه في الأسواق أو لاستهلاكهم الشخصي "حيث كان تنور الخبز مجاوراً للمراحيض، والتي تكون عادة من النوع المكشوف"<sup>(٧)</sup> أما وزير الداخلية سعيد قزاز<sup>(٨)</sup> (١٩٥٤-١٩٥٧) فقد وصف بغداد وصفاً دقيقاً عندما قال انها "مدينة عائمة فوق بحيرة من القاذورات..."<sup>(٩)</sup>. ومثلها بقية الألوية العراقية وكمثال على ذلك مدينة الموصل التي وصفت احدى الصحف أوضاعها المزرية بهذه العبارة "ان المنطقة المجاورة لدائرة الاستهلاك الشرقية (في الموصل) تراكمت الازبال والأوساخ فيها... كما انها اصبحت محلاً لتغوطات الأهالي وتراكم أكداس من الأزبال والاوزاخ مجتمعة على طول ضفة النهر وان بقائها على حالها يضر بالصحة العامة"<sup>(١٠)</sup>.

قاد تدني دخل الفرد المعاشي إلى نتيجة حتمية ألا وهي انتشار عدد من الامراض ومنها "سوء التغذية الذي شمل أربعة أخماس السكان"<sup>(١١)</sup>. وما رافق ذلك من ارتفاع اعداد الوفيات وتحديدًا بين الاطفال والتي وصلت إلى (١٦٢) حالة وفاة عن كل ألف مولود للمدة (١٩٣٥-١٩٤٧)<sup>(١٢)</sup>.

#### ٤- الهجرة من الريف إلى المدن:

تحت ضغط الظروف المعاشية المتدهورة ارتفعت أعداد المهاجرين من الريف إلى المدينة حيث أوردت احدى التقارير الصادرة عن مديرية النفوس العامة وخلال المدة المحصورة بين سنتي ١٩٤٧-١٩٥٧ ان اعداد المهاجرين وصل إلى (٣٣٠) الف مهاجر بعضهم اتخذ من بغداد ملجأ له<sup>(١٣)</sup>. واتخذوا من الصرائف مكاناً للسكن. وفي عام ١٩٥٢ أجرى د.كريتشلي Dr.Critchley من كلية طب بغداد مسحاً طبياً على هذه الصرائف وتحديدًا في موقع كان يستخدم كمدفن للفضلات الحيوانية والبشرية والنفايات، ليزداد وضع هذه المواقع سوءاً عندما كانت توجه إليها بعض

مصارف المياه الثقيلة بحيث كان السائل الملوث يتدفق عبر مجمع الصرائف<sup>(١٤)</sup>. يضاف إلى ذلك أن هؤلاء المهاجرين قدموا إلى هذه المناطق مع مواشيهم وكانت مساكنهم تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الضرورية وحتى المياه الصالحة للشرب التي تكاد تكون معدومة ولا وجود للحمامات والمرافق الصحية، وبالتالي أمست هذه الأحياء مرتعاً خصباً لانتشار الأمراض المعدية كالتراخوما والزحار والبلهارزيا والملاريا<sup>(١٥)</sup>.

### ثانياً: الإدارة الصحية وموقف مجلس النواب العراقي منها ١٩٤٥-١٩٥٨<sup>(١٦)</sup>

لم تخل محاضر مجلس النواب في غالبية جلساتها من مداخلات وانتقادات وجه ومن خلالها النواب نقدم البناء لواقع الإدارة الصحية ومنهم نائب الموصل حنا خياط<sup>(١٧)</sup> الذي أكد وخلال جلسة المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ بأن أساس النجاح في سياسة الدولة الصحية يقوم على شرط رئيسي ألا وهو "الاستقرار في السياسة الصحية..."<sup>(١٨)</sup>. وإذا ما توفر هذا الشرط فيمكن الوزير المختص ووفقاً لما ذكره نائب الموصل عبد الله القصير<sup>(١٩)</sup> "ان يزور المستشفيات والمؤسسات الصحية في كل انحاء ويدرس النواقص... ولكننا نرى ان الوزارة تسقط قبل انتهاء العام..."<sup>(٢٠)</sup>.

### جدول رقم (١) <sup>(٢١)</sup>

#### وزراء الصحة خلال المدة ١٩٥٢-١٩٥٨<sup>(\*)</sup>

الوزارة	فترة الإستيزار	وزارة الصحة
مصطفى العمري	١٢ تموز - ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢	عبد الرحمن جودت
نور الدين محمود	٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ - ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣	عبد المجيد القصاب
جميل المدفعي (السادسة)	٢٩ كانون الثاني - ٥ آذار ١٩٥٣	محمد حسن سلمان
جميل المدفعي (السابعة)	٧ آذار - ٧ أيلول ١٩٥٣	محمد حسن سلمان
محمد فاضل الجمالي (الأولى)	١٧ أيلول ١٩٥٣ - ٨ آذار ١٩٥٤	عبد الأمير علاوي
محمد فاضل الجمالي (الثانية)	٨ آذار - ١٩ نيسان ١٩٥٤	عبد المجيد القصاب
أرشد العمري	٢٩ نيسان - ٣ آب ١٩٥٤	عبد الهادي الباجه جي
نوري السعيد (الثانية عشر)	٣ آب ١٩٥٤ - ١٧ كانون الأول ١٩٥٥	محمد حسن سلمان
نوري السعيد (الثالثة عشر)	١٧ كانون الأول ١٩٥٥ - ٢٠ حزيران ١٩٥٧	عبد الأمير علاوي
علي جودت الأيوبي (الثالثة)	٢٠ حزيران - ١٤ كانون الأول ١٩٥٧	عبد الأمير علاوي

عبد الوهاب مرجان	١٥ كانون الأول ١٩٥٧ - ٣ آذار ١٩٥٨	محمود بابان
نوري السعيد (الرابعة عشر)	٣ آذار - ١٩ أيار ١٩٥٨	عبد الأمير علاوي
أحمد مختار بابان	١٩ أيار - ١٤ تموز ١٩٥٨	عبد الأمير علاوي

ومن خلال استقرار الجدول أعلاه يلاحظ سرعة تبدل الوزارات إذا لم تتجاوز مدة بقاء بعض الوزارات بضعة أشهر. مما أثر سلباً على تنفيذ برامج هذه الوزارات فحالما تقدم الوزارة استقالتها تشكل وزارة جديدة سرعان ما تنتهي برنامج الوزارة السابقة. ولمعالجة هذه المشكلة اقترح نائب العمارة محمد حسن سلمان<sup>(٢٢)</sup> أن يكون لوزارة الصحة "سياسة مرسومة وبنهج واضح" مما يتطلب وحسب قول النائب المذكور "ان يكون لها وكيل دائم ذا اختصاص بشؤونها واسع الصلاحية وعند ذلك لا ضير عليها من كل تغيير أو تبديل وزير، إذ يقتصر عمل الوزير على الشؤون السياسية دون العمل الفني الخاص..."<sup>(٢٣)</sup>.

وفي جلسة أخرى سطر النائب نفسه الضوء على أهمية الدور الذي تضطلع به وزارة الشؤون الاجتماعية<sup>(٢٤)</sup>. في توجيه السياسة الصحية للبلاد إلى الحد الذي اعتبرها "اهم من جميع الوزارات لأن المعارف والدفاع تتصل بالشباب، أما الشؤون الاجتماعية فإنها تتصل بالكبير والصغير والغني والفقير..."<sup>(٢٥)</sup>. وعند صدور قانون رقم (٢٨) لعام ١٩٥٢ والذي تم بموجبه تشكيل وزارة الصحة ذلك الاستحداث الذي لقي ترحيباً من أعضاء مجلس النواب بعد عرض لائحة تشكيل الوزارة في الجلسة (١٧) المنعقدة في ٢٧ شباط ١٩٥٢<sup>(٢٦)</sup> نذكر منهم نائب بغداد عبد الكريم كنة<sup>(٢٧)</sup> الذي طالب الحكومة "بأن تكون نظرتها إلى الصحة متماشية مع ما بدا من الحكومة من تحويل مديرية الصحة العامة إلى وزارة...<sup>(٢٨)</sup>. إلا أن هذه الوزارة وطوال العهد الملكي بقيت تعاني من سلبات عديدة وباعتراف وزير الصحة عبد الأمير علاوي<sup>(٢٩)</sup> الذي وصف أعمالها "بالآنية والوقتية"<sup>(٣٠)</sup>.

وخلال المدة (١٩٤٥-١٩٥٨) اصدرت الحكومة العراقية وبقدر تعلق الأمر بالناحية الصحية العديد من الأنظمة والقوانين هدفت من خلال إصدارها الارتقاء بالمهام الموكلة إلى هذه الوزارة وكمثال على ذلك لائحة قانون الصحة العامة<sup>(٣١)</sup>. والتي لقيت ترحيباً من أعضاء المجلس النيابي ومنهم نائب بغداد شاكر ماهر<sup>(٣٢)</sup> الذي "عدها خطوة أولية لتأميم الطب في العراق..."<sup>(٣٣)</sup>.

فيما تركزت مناقشات باقي أعضاء مجلس النواب على مواضيع متعددة نذكر منها المناقشات التي تمحورت حول صلاحيات مجالس صحة الأولوية<sup>(٣٤)</sup> وفي هذا المجال أنتقد نائب العمارة محمد حسن سلمان: "اقتصار هذه المجالس على الأعمال العلاجية كفتح المستشفيات والمستوصفات... أما مكافحة الأمراض المتوطنة والتدرن الرئوي

والامراض الوقائية والتي تحتاج إلى خبراء واختصاصيين وهذه الخبرة والاختصاص ليست متوفرة بالعدد الكافي حتى في بغداد فكيف بالألوية الأخرى....<sup>(٣٥)</sup>.

استمر تردي الأوضاع الصحية في عموم الألوية العراقية وبإعتراف عدد من المسؤولين عن هذه الوزارة خلال الجلسة العاشرة لمجلس النواب والمنعقدة في ٢٥ شباط ١٩٥٧ حمل وزير الصحة عبد الأمير علاوي جانباً من استمرار تدهور الأوضاع الصحية إلى "السياسة الصحية المتبعة في البلاد"، والتي وصفها بـ "الارتجالية والتي لا تستند إلى سياسة راسخة...<sup>(٣٦)</sup>. مما نجم عنه وحسب مداخلة نائب بغداد عبد المجيد القصاب<sup>(٣٧)</sup>، فشلت وزارة الصحة "...فشلاً كبيراً في تطبيق السياسة الصحية...<sup>(٣٨)</sup>.

### ثالثاً: التخصيصات المالية للقطاع الصحي في مناقشات مجلس النواب العراقي

إن حجم الانفاق في القطاع الصحي هو المعيار الذي يمكن أن نقبس ومن خلاله مدى الجهود المبذولة للهبوض بمستوى هذا القطاع وعلى الرغم من سعي الحكومات المتعاقبة لزيادة التخصيصات المالية لوزارة الصحة ضمن الميزانية العامة وبالشكل الذي يتلائم مع الزيادة المستمرة في السكان<sup>(٣٩)</sup>. وقد أشار وزير المالية عبد الكريم الأزري<sup>(٤٠)</sup> عند تقديمه إلى المجلس النيابي لائحة قانون الميزانية لسنة ١٩٥٠ إلى واحدة من تلك المحاولات عندما قال "...لقد نجحنا في تقليل المصروفات في معظم أبواب الصرف إلا في ناحيتين مهمتين أولهما الاجتماعية اعني المعارف والصحة وثانيهما الاعمال الإنتاجية، إذ زادت اعتمادات المعارف والصحة العامة الزيادة التي يقتضيها النمو الطبيعي للسكان...<sup>(٤١)</sup> إلا إن هذه التخصيصات لم تشكل إلا نسبة ضئيلة من الميزانية العامة مما انعكس سلباً على أداء هذه الوزارة وما يتبعها من إيصال الخدمات الصحية في البلاد إلى مستوى الطموح والتي تزامنت مع وجود عقبات أخرى يتصل بعضها بعدم استقرار الأوضاع السياسية وعدم زيادة المؤسسات الصحية بنفس المستوى، ولم تكن هذه المسألة ببعيدة عن طروحات أعضاء المجلس النيابي وفي هذا المجال طالب نائب الموصل متي سرسم<sup>(٤٢)</sup> بـ "زيادة التخصيصات المالية المخصصة لوزارة الصحة لكي تتمكن من فتح كليات للطب في مناطق البلاد لاسيما الموصل...<sup>(٤٣)</sup>.

جدول رقم (٢) جدول بمصروفات الصحة ونسبة ميزانية الصحة للأعوام ١٩٤٨-١٩٥٧<sup>(٤٤)</sup>.

العام	مصروفات الصحة / بالدينار	النسبة للميزانية العامة
١٩٥٢	-	٥,٦
١٩٥٣	٢,٩٧٣,٨٤٩	٥,٦
١٩٥٤	٣,٧٩٤,٦٥٨	٧
١٩٥٥	٤,٣٢٧,١٥٨	٧,٩
١٩٥٦	٤,٩٩٦,٧٢٨	٧,١
١٩٥٧	٤,٨٦٢,٠٠٠	٦,٦

في الوقت الذي تساءل فيه عدد من النواب عن مصير الأموال التي سبق وأن رصدتها الحكومة ضمن ميزانية هذه الوزارة لبناء عدد من المؤسسات الصحية ومنها المستشفيات، نذكر من هذه التساؤلات تساؤل نائب البصرة عبد الهادي البجاري والذي جاء فيه "سبق للحكومة أن أرصدت (٧٥٠) الف دينار في الميزانية ومنذ ثلاث سنوات لإنشاء مستشفى في البصرة وحتى اليوم لم ينفق على البقعة التي سيثيد عليها هذا المستشفى"<sup>(٤٥)</sup>، وفي السياق ذاته استفسر نائب بغداد توفيق المختار<sup>(٤٦)</sup> عن مصير الأموال التي تم تخصيصها لمستشفى الكرخ بقوله "نظمت الخرائط مرات عديدة ورصدت له مبلغ مليوني دينار بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ وبدلت مبالغ الصرف سنة ١٩٥٦ بـ (٢٠٠) ألف دينار وفي سنة ١٩٥٧ بـ (٤٥٠) الف دينار وفي سنة ١٩٥٨ نصف مليون دينار غير انه حتى الآن ومنذ سنة ١٩٥٢ لم يباشر بالبناء ولم تمد له أي يد..."<sup>(٤٧)</sup>. أما نائب الكوت علي الشبوط فاعترض على الأموال التي تنفقها الدولة لترميم المستشفى القديم -في الكوت- بدون فائدة مطالباً بإنفاق هذه الأموال على مستشفى جديد، وقد أيد وزير الشؤون الاجتماعية علي حيدر سليمان<sup>(٤٨)</sup> "حاجة اللواء إلى مستشفى جديد...إلا أن ذلك يتوقف على وجود المال..."<sup>(٤٩)</sup>.

حاول بعض النواب الاستفادة من بعض المصروفات المالية في الميزانية من خلال إعادة تدويرها ومن ثم إمكانية الاستفادة منها في إنشاء بعض البنايات التي يمكن إشغالها كمؤسسات صحية وفي هذا المجال استغل نائب الديوانية فاضل معة<sup>(٥٠)</sup> فرصة مناقشة مجلس النواب للائحة قانون الميزانية العامة لعام ١٩٥٨ لي طرح مقترحه



القاضي بأستثمار "...وجود مبلغ في الميزانة وقدره (١٧٥) الف دينار والذي تم تخصيصه للإيجارات..."، وإمكانية استثمار هذا المبلغ من قبل الوزارة لـ(إنشاء بنايات تُعني الوزارة عن الإيجارات...)»<sup>(٥١)</sup>.

#### رابعاً: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية

احتل موضوع توزيع المستشفيات والمستوصفات على الألوية العراقية ومناقشة الأسس التي يجب ان تقوم عليها جانباً من مناقشات المجلس النيابي واستمر النواب في إغناء تلك الاجتماعات بأسئلة ومطالبات مدعمين تسأولاتهم بإحصائيات دقيقة عبروا ومن خلالها عن حاجة الألوية والأقضية العراقية إلى مثل هذه المؤسسات الصحية إلى الحد الذي اعتبر نائب الدليم جمال الراوي<sup>(٥٢)</sup> موضوع المستشفيات والمستوصفات بأنه موضوع "شائك" فهي أولاً "موزعة توزيعاً غير عادل..."، منتقداً في مداخلته تلك اقتصار إنشاءها على العاصمة بغداد أما "خارج العاصمة فهناك الإهمال الكلي والاجحاف لسكان تلك المناطق..."<sup>(٥٣)</sup>.

فيما تطرق نواب آخرون ومنهم نائب كركوك داؤد الجاف<sup>(٥٤)</sup> إلى الآثار السلبية لهذه السياسة والتي قادت في النهاية إلى "حرمان شرائح عديدة من المجتمع العراقي من هكذا خدمات وتحديداً الفقراء الذين ليس عندهم اقتدار ان يصلوا إلى العاصمة أو مركز اللواء..."<sup>(٥٥)</sup>.

وفي السياق نفسه تطرق نائب السليمانية علي كمال<sup>(٥٦)</sup> إلى المشكلة ذاتها مسلطاً الضوء في مداخلته على التفاوت الكبير في اعداد المستشفيات وتوزيعها على الألوية والأقضية العراقية عندما قال "وجدت المستشفيات في الألوية والأقضية على تفاوت كبير في الجسامه..."<sup>(٥٧)</sup>، وما نجم عن ذلك من عدم كفاية المستشفيات الموجودة عن تلبية احتياجات الاعداد المتزايدة من السكان..."<sup>(٥٨)</sup>. فيما تركزت مطالبات عدد آخر من النواب على حاجة عدد من المستشفيات إلى اجراء الترميمات والتوسيعات نتيجة عدم قدرتها على استيعاب الاعداد المتزايدة من المرضى ومنهم نائب كربلاء عباس السيد سلمان الذي ناشد الحكومة "ان تولي مستشفى الفرات الأوسط في ناحية الكوفة الاهتمام الكافي"<sup>(٥٩)</sup>.

وإذا كان هذا حال المستشفيات في مراكز الألوية فالواقع الصحي في القرى والأرياف وباقي الوحدات الإدارية كان أسوأ بكثير نتيجة لإهمال السلطات الصحية حيث أخذ هذا الموضوع مأخذه في مناقشات المجلس النيابي واستمر عدد من النواب في إغناء جلسات المجلس النيابي بطروحاتهم ومطالباتهم، وفي هذا السياق نقل نائب الموصل محمود الزبياري حاجة قضاء عقرة "...الماسة إلى بناية لمستشفى حكومي تتوفر فيها الأدوات والاطباء مع العلم ان القضاء المذكور هو من ضمن الألوية الشمالية الكبيرة والذي يكون مركزاً هاماً للعشائر المحيطة به..."<sup>(٦٠)</sup>. أما نائب

الديوانية جياذ الشعلان<sup>(٦١)</sup>، فطالب هو الآخر ببناء مستشفى في ناحية الرميثة إذ "لا يوجد فيها سوى مستوصف واحد، وإن أهالي الرميثة يعانون صعوبات جمة عند نقل مرضاهم إلى بقية المستشفيات التي هي بعيدة عن هذه الناحية..."<sup>(٦٢)</sup>. وقد أجاب وزير الصحة عبد المجيد القصاب على سؤال النائب الأخير بعدم إمكانية إنشاء المستشفى مؤكداً "...أن الخطة المتبعة في الوزارة والقائمة على إقامة المستشفيات في مراكز الأولوية والأفضية أما النواحي فنكتفي بتأسيس مستوصفات فيها بالدرجة الأولى يديرها أطباء وتحتوي على مختلف العلاجات..."<sup>(٦٣)</sup>.

فيما ركزت تساؤلات واستفسارات نواب آخرين على طبيعة الخدمات التي تقدمها عدد من المؤسسات الصحية ومنها المستشفيات، وقد اختارت الباحثة بعض من هذه الشكاوى والتساؤلات نذكر منها سؤال نائب الموصل قاسم المفتي<sup>(٦٤)</sup>، الذي وجهه إلى وزير الشؤون الاجتماعية ماجد مصطفى<sup>(٦٥)</sup> حول الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لتوسيع مستشفى الموصل وتزويده بالمستلزمات الرئيسية عندما قال "...ان هذا المستشفى الذي وضعت تصاميمه قبل اكثر من ١٥ عام ليتسع إلى خمسمائة سرير نجده لا يكفي أكثر من ٢٥٠ سريراً مع العلم انه ما يقارب النصف مليون نسمة من المواطنين يلجأ المرضى منهم إلى هذا المستشفى الوحيد في الموصل..."<sup>(٦٦)</sup>. فيما تطرق نواب آخرون إلى مسألة اخرى ألا وهي افتقار المستشفيات الموجودة إلى أبسط الشروط الصحية فضلاً عن خدمات الماء والكهرباء وتزويد المرضى بالطعام<sup>(٦٧)</sup> فيما افتقرت مستشفيات اخرى إلى الكثير من الأجهزة الطبية<sup>(٦٨)</sup> وحتى إن توفرت بقيت وعلى حسب قول النائب علي كمال "مفتقرة إلى اخصائي يديرها فبقيت مهملة..."<sup>(٦٩)</sup>.

ومن ضمن المشاكل الاخرى التي شكلت محوراً لمناقشات نواب المجلس مشكلة "قلة الأدوية في المستشفيات والمستوصفات وتوفرها خارج المستشفيات..."<sup>(٧٠)</sup>. وقد ارجع نائب كركوك محمود بابان<sup>(٧١)</sup> جانباً من اسباب هذه المشكلة إلى "اقتصار المذخر الطبي على مدينة بغداد..." مما ترتب على ذلك نتائج منها عدم "ايصال الأدوية في الوقت المناسب إلى الأولوية والأفضية والنواحي..." "ولحل هذه المشكلة طالب النائب المذكور بـ "افتتاح عدد من المذاخر..."<sup>(٧٢)</sup> أما نائب الكوت عبد العزيز الخياط<sup>(٧٣)</sup> فاقترح حلاً آخر ألا وهو "تأسيس معامل لصنع الأدوية..." إلا أن هذا الاقتراح لم يلقى تأييداً من وزير الصحة بحجة "عدم توفر الخبرة والمال" مؤكداً بأن هناك "قرع في كلية الصيدلة أوكل إليه مهمة توفير الأدوية" ومن الاقتراحات الأخرى التي قدمها النائب المذكور أن تتولى "الحكومة استيراد الأدوية غالية الثمن من الخارج..."<sup>(٧٤)</sup> ذلك الاقتراح الذي لقي استحساناً من عدد كبير من اعضاء المجلس النيابي..."<sup>(٧٥)</sup>.

وفي حديث ذا صلة تطرق نائب بغداد علاء الدين الوسواسي<sup>(٧٦)</sup> إلى مسألة مهمة ألا وهي فحص الأدوية المستوردة والتي تولى المختبر المركزي مهمة القيام بها منقداً في مداخلته عمل هذا المختبر بقوله "ان المختبر ضعيف جداً ولقد كان هذا الضعف نتيجة طبيعية أمام قلة القائمين بهذه الاعمال...مما سبب مشاكل بين مستوردي الأدوية من جهة ووزارة الصحة من جهة ثانية بسبب ائتلافها والإعراض عنها..."<sup>(٧٧)</sup>.

فيما شغل موضوع المستوصفات الصحية محوراً إضافياً من المحاور التي تركزت حولها مداخلات النواب نذكر منها مطالبة نائب الدليم جمال الراوي بإنشاء مثل هكذا مؤسسات صحية في عدد من المناطق ومنها القرى النائية التي تفتقر إلى أبسط الخدمات الصحية إذ "لا طبيب فيها ولا ممرض"<sup>(٧٨)</sup> وهي إن وجدت فهي "قديمة وابنيته متداعية"<sup>(٧٩)</sup> فضلاً عن قلة "ملاكاتها الطبية وعدم كفاءتها"<sup>(٨٠)</sup>، وانتقد نواب آخرون عدم كفاءة الموجود منها في استيعاب اعداد المراجعين نذكر منهم مداخله نائب اربيل محمود خليفة الذي نقل معاناة ناحية برادوست "المشتملة على أكثر من مائة وعشرين قرية لا يوجد فيها سوى مستوصف واحد في مركز ". الناحية يديره موظف صحي..."<sup>(٨١)</sup>. وامام هذا الواقع المتردي نقل نائب ديالى عز الدين النقيب<sup>(٨٢)</sup> "استعداد اهالي قرية جديدة الاغوات<sup>(\*)</sup> لأن يقدموا احدى دورهم لتكون مستوصفاً وقتياً ريثما يتسنى للحكومة إنشاء مستوصف لأهالي هذه القرية..."<sup>(٨٣)</sup>.

### خامساً: قلة الكوادر الطبية وسوء توزيعها

شكلت قلة الكوادر الطبية وانعدامها في المؤسسات والمراكز الصحية احدى المشاكل الرئيسية التي أثرت وبشكل سلبي على طبيعة أداء هذه المؤسسات والمراكز الصحية وبالتالي اخذت هذه النقطة مأخذها من مناقشات عدد كبير من اعضاء المجلس النيابي والتي اعتبرها نائب الموصل توفيق السمعاني<sup>(٨٤)</sup> "العلة الكبرى في وزارة الصحة"<sup>(٨٥)</sup>.

لم تكن قلة اعداد الاطباء المشكلة الوحيدة بل ارتبطت بها مشكلة ثانية ألا وهي سوء توزيع الملاكات الطبية وتحديد الأاطباء، إذ تركز غالبيتهم في العاصمة<sup>(٨٦)</sup> وكنموذج على ذلك ما أورده نائب بغداد فائق السامرائي<sup>(٨٧)</sup> الذي ذكر ان في بغداد لوحدها ٥٠٠ طبيب<sup>(٨٨)</sup>. بينما هناك ألوية وأقضية بحسب ما أورده نائب بغداد عبد المجيد القصاب لا تضم إلا (١٠-١٥) طبيباً...<sup>(٨٩)</sup>. واخرى بحسب ما ذكره نجيب الراوي نائب الدليم "لم يصلها الطبيب واهلها لم يروا الطبيب ولا الدواء..."<sup>(٩٠)</sup>، اعطى هذا التفاوت في التوزيع المبرر لعدد من النواب لتوجيه استئلتهم واستفساراتهم محملين وزارة الصحة مسؤولية "عدم توزيع الاطباء توزيعاً عادلاً...". وفي هذا المجال وجه نائب الديوانية فاضل معة سؤاله إلى المسؤولين في وزارة الصحة حول "القواعد التي اتبعتها وزارة الصحة في توزيع الأطباء الجدد..."<sup>(٩١)</sup>. وانعكاسات

هذا التوزيع على اداء الاطباء وعجزهم عن معالجة الاعداد المتزايدة من المرضى وهذا ما ذكره نائب بغداد "علاء الدين الوسواسي" ان "الطبيب الواحد يعالج الف نسمة أو ٢٠ الف نسمة واكثر من ذلك"<sup>(٩٢)</sup>. ولمعالجة هذه المشكلة اقترح نواب آخرون على وزارة الصحة الالتزام بتطبيق قانون الخدمة الطبية والادارة الصحية في الالوية ذي الرقم ٤٨ لسنة ١٩٤٧<sup>(٩٣)</sup>. ورغم ذلك فشلت جهود الوزارة في معالجة مشكلة عزوف كثير من الاطباء عن الخدمة خارج العاصمة وفي هذا المجال قدم عدد من النواب آرائهم ومقترحاتهم في هذا المجال نذكر منها مقترح نائب الموصل متي سرسوم الذي طالب وزارة الصحة بـ "اتخاذ الاجراءات التي ترغم الاطباء المتمرنين على العمل في الأولوية"<sup>(٩٤)</sup>. وشكك نواب آخرون من امكانية نجاح اجهزة الوزارة في جهودها تلك بسبب نقشي ظاهرة "المنسوبة والمحسوبة"<sup>(٩٥)</sup>. فيما اورد عدد اخر من النواب اسباب أخرى لعزوف الاطباء عن الخدمة خارج مناطق سكناهم أو الخدمة في مناطق نائية محاولين وضع الحلول الناجعة لهذه المشكلة نذكر منهم نائب الموصل حنا خياط الذي عزا ذلك وبحكم خدمته في المجال الطبي إلى "عدم توفر اسباب المعيشة من سكن وماء...تساعد الطبيب على السكن في الأرياف والقرى"<sup>(٩٦)</sup>. لذلك قدم عدد من النواب مقترحات لترغيب الأطباء المتخرجين على العمل في المناطق النائية نذكر منها "زيادة رواتب الاطباء الذين يشتغلون في القرى والاقضية والنواحي..."<sup>(٩٧)</sup>. أما نائب بغداد علي ابو التمن فطالب وزارة الصحة "بمنحهم بعض المخصصات"<sup>(٩٨)</sup>. فيما طالب نائب كربلاء كاظم احمد بـ "انشاء دور لسكن الاطباء في جميع انحاء العراق"<sup>(٩٩)</sup>.

وفي حديث آخر افرد عدد من النواب جانباً من مداخلاتهم واسئلتهم لنقل شكاوي اهالي مناطقهم الانتخابية منها عدم التزام الاطباء بالدوام الرسمي في المستشفيات وعزى نائب بغداد عبد الكريم كنه أسباب ذلك لانشغالهم بأشغالهم الخاصة "عياداتهم الخاصة"<sup>(١٠٠)</sup> ولجوء عدد آخر من الأطباء إلى فتح مستشفيات خاصة بهم وانعكاس ذلك سلباً على ادائهم المهني بسبب عدم قدرة هؤلاء على التوفيق بين العمل الحكومي والعمل في المستشفى الخاص<sup>(١٠١)</sup>. واستهجن نائب علاء الدين الوسواسي "قيام كثير من الاطباء بأخذ اجور من مراجعي المستشفيات والمستوصفات الحكومية"<sup>(١٠٢)</sup> كما حاول نائب الموصل فيصل الدمولوجي<sup>(١٠٣)</sup> لفت انظار السلطات الصحية إلى مسألة الخفارات الليلية "وتلكو الاخصائيين الكبار عن الخفارة الليلية...محذراً من ترك المستشفيات بعد الدوام بأيدي اطباء ناشئة قليلي التمرين والتدريب وليس لهم الخبرة والعلم الكافي لتلافي ما يحدث من الحوادث الاضطرارية..."<sup>(١٠٤)</sup>.

وفي موضوع ذي صلة بالكوادر العاملة في المؤسسات الصحية طرح عدد من النواب مواضيع تخص شريحة الموظفين العاملين في حقل الصحة (المرضى والمرضات) عندما طالب نائب بغداد عبد المجيد القصاب وزارة

الصحة بزيادة اعدادهم "لأن الطبيب يصف العلاج للمريض إذ يجري له عملية يتركه إلى رحمة الممرض أو الممرضة وعددهم عندنا قليل جداً...". لذلك ناشد وزارة الصحة بـ "فتح مدارس غير مدارس بغداد التي لا تخرج سوى ١٥ ممرضة في العام"<sup>(١٠٥)</sup>. ورغم تأكيدات وزير الصحة عبد الامير علاوي حاجة العراق لـ "التنوع في التعليم الطبي"<sup>(١٠٦)</sup>. إلا أن هذه المطالب لم تتحقق على صعيد الواقع مما حدا بالنائب المذكور إلى تكرار طلبه في الجلسة (١٦) والمنعقدة في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٨ "لاسيما وان انشاء هكذا مدارس لا يكلف الخزينة شيئاً لأن اطباء المستشفيات انفسهم هم من سيقوم بالتدريس ولأن المستشفيات ستصبح مراكز عملية وفيها المختبرات وبذلك يمكن تلافي النقص الحاصل في هذه الكوادر"<sup>(١٠٧)</sup>.

أما نائب الموصل قاسم المفتي فناشد وزارة الصحة بإنصاف حقوق هذه الشريحة بـ "جعلهم موظفين على الملاك الدائم تشجيعاً لهم على ما بذلوه من خدمة"<sup>(١٠٨)</sup>. وعند المذاكرة على لائحة الميزانية العامة لعام ١٩٥١ أشاد نائب بغداد عبد الكريم كنه بالجهود التي تقدمها هذه الكوادر في "ادارتهم للمستوصفات النائية"<sup>(١٠٩)</sup>.

#### سادساً: الأمراض السارية والمتوطنة

أما الأمراض السارية والمتوطنة فكانت لها هي الأخرى جوانب من مناقشات ومداخلات عدد من النواب مقدمين ومن خلالها معاناة المرضى المصابين بهذه الأمراض أمام عجز المؤسسات الصحية وتقصير الحكومة في معالجة هذه الأمراض<sup>(١١٠)</sup>. ومن هذه الأمراض مرض السل والذي ازداد عدد المصابين به حتى وصلت اعدادهم وبحسب الاحصائية التي قدمها نائب الدليم محمد مشحن الحردان<sup>(١١١)</sup> إلى ما يقارب ١١٣٧ مريضاً... وهذا العدد مخيف ودليل على انتشار مرض السل في البلاد... "ويفوق الطاقة الاستيعابية لمستشفى التويثة"<sup>(١١٢)</sup> الخاصة بمعالجة هذا المرض...<sup>(١١٣)</sup> لذلك طالب نائب الكوت عبد العزيز الخياط بفتح مستشفيات مماثلة في باقي الأولوية عندما قال "ان مستشفى السل في بغداد لا تسد الحاجة فيجب فتح مثال هذا المستشفى في انحاء العراق الاخرى في البصرة والموصل"<sup>(١١٤)</sup>. ذلك الطلب الذي لقي تأييد من عدد من النواب ومنهم نائب الديوانية موحان الشعلان عندما عرض الحالة نفسها ولكن بالنسبة إلى منطقتة الانتخابية الديوانية مؤكداً عدم قدرة مستشفى الديوانية على معالجة المرضى "نظراً لتزايد عدد الاصابات...مطالباً بزيادة عدد أسرته وجعله يستوعب على الأقل مائة سرير"<sup>(١١٥)</sup>. وخلال الجلسة ذاتها تولى وزير الصحة محمد حسن سلمان الاجابة على اسئلة النائب الاخير مؤكداً "أن بناء مستشفى في كل لواء يتوقف على حالة اللواء المناخية، لأن مكافحة هذا المرض يستلزم المناخ الصالح أما مناخ الوسط والجنوب

لا يساعد على إنشاء مستوصفات لمكافحة السل في كل لواء...<sup>(١١٦)</sup>. وبالتالي استمرت اعداد المصابين في تزايد مستمر وباعتراف عدد من المسؤولين في وزارة الصحة والتي وصلت إلى ٣٠ ألف مصاب سنة ١٩٥٦<sup>(١١٧)</sup>. تلك الزيادة التي كشفت عن عجز الأجهزة الصحية مما أعطى مبرراً لاستمرار مطالبات عدد من النواب ومنهم نائب العمارة محمد حسن سلمان لوضع حد لهذه المشكلة "التي هي جديرة بكل عناية ومكافحتها علاجياً ووقائياً... مما يستلزم "المنهج العلمي الثابت والمدرّس والإعداد والتنظيم والعناية..."<sup>(١١٨)</sup>.

وفي الإطار ذاته ركزت طروحات عدد آخر من النواب على الطب الوقائي ومنهم نائب الموصل عبد الله القصير الذي قارن بين ميزانية الطب الوقائي في العراق وباقي الدول بقوله "ان سائر الدول تخصص حصة الأسد في ميزانية شؤونها للأعمال الوقائية أما عندنا فالأية معكوسة، فلو أتيح لنا تدقيق ميزانية الصحة العامة منذ سنة ١٩٢١-١٩٤٧ لوجدنا أن حصة الوقاية ضئيلة وضئيلة جداً مع العلم ان بلادنا بحاجة ماسة لصرف معظم شؤونها على الأعمال الوقائية"<sup>(١١٩)</sup> وبالتالي دعى نائب بغداد عبد المجيد القصاب الحكومة إلى "التحرر من السياسة النقدية...السياسة الصحية التي تصرف على الأغذية خمسمائة الف دينار وعلى الأدوية ثمانمائة الف دينار وعلى الوقاية مائة وسبعة وثمانين الف دينار هذه السياسة خاطئة..."<sup>(١٢٠)</sup>.

### سابعاً: توسيع التعليم الطبي

بغية توفير العدد الكافي من الأطباء كان موضوع الكلية الطبية محوراً لاستفسارات ومداخلات عدد من النواب بحكم كونها المؤسسة الصحية التعليمية الوحيدة التي ترفد المؤسسات الصحية والألوية العراقية بالكوادر الطبية، عندما ربط عدد من النواب بين مشكلة نقص الأطباء بزيادة التخصيصات المالية لوزارة الصحة حتى تتمكن الأخيرة "من فتح كليات طب أخرى في مناطق البلاد..."<sup>(١٢١)</sup>. أما مداخلة نائب بغداد عبد المجيد القصاب فتركزت على "توسيع القبول في كلية الطب"<sup>(١٢٢)</sup> لتخريج العدد الكافي من الاطباء وقد أيده في مداخلته تلك نائب الموصل متي سرسم الذي قدم احصائية بعدد خريجي الكلية "منذ تأسيسها سنة ١٩٢٧ والذي وصل إلى "ما يقارب ٧٠٠ أو ٨٠٠ طبيب أي ما يعادل ٣٠ طبيباً في كل عام والعراق الذي يقدر عدد سكانه بما يقارب خمسة ملايين بحاجة إلى أكثر من ٣ آلاف طبيب"، لذلك طالب ب"افتتاح كلية طب ثانية في الموصل"<sup>(١٢٣)</sup> وأن يولي وزير الصحة "أمر الكلية الطبية في الموصل عنايته الخاصة..."<sup>(١٢٤)</sup>.

أما باقي المداخلات فتركزت على النهوض بالواقع التعليمي لكلية طب بغداد وتركزت تلك المداخلات على النقاط التالية:

١. قلة اعداد الطلبة المقبولين في هذه الكلية لأن الأخيرة لا تقبل العدد الكافي لعدم قدرتها على ادارة هذا العدد وعلى حسب قول نائب بغداد جاسم أمين<sup>(١٢٥)</sup> "لأسباب عدة منها قلة الأساتذة"<sup>(١٢٦)</sup>، أما نائب الموصل حنا خياط فحاول لفت أنظار الحكومة إلى "الشواغر في الملاكات التدريسية" متسائلاً عن "خطة الحكومة لإملاء الشواغر... مؤكداً صعوبة ذلك "لعدم توفر العناصر الملائمة لإملائها"<sup>(١٢٧)</sup>. أما نائب الكوت سامي شوكت<sup>(١٢٨)</sup> فوجه هو الآخر انتقاداته إلى سياسة الكلية التي لم تتمكن "وعبر مسيرتها العلمية التي تربو على ٢٤ عام... من الاستغناء عن الاساتذة الأجانب "وأن تجعل نصف أو ربع أساتذتها من العراق" ولمعالجة هذه المشكلة قدم النائب الأخير مقترحه القائم على "أخذ الطلبة الخمس الأوائل من الصف المنتهي في الكلية الطبية وإيفادهم للتخصص في الجامعات الأوربية والأمريكية كل حسب ميوله العلمية وعند عودتهم يعينون في الكلية كمساعدين للأساتذة..."<sup>(١٢٩)</sup>. أما نائب الديوانية فاضل معة فوجه دعوة إلى عمادة كلية الطب لاستقدام "أساتذة عالميين يلقون محاضرات وبهذا تكون الفائدة كبيرة..."<sup>(١٣٠)</sup>.
٢. اصلاح النظام الذي كانت تدار به كلية الطب في بغداد عندما اقترح نائب بغداد عبد المجيد القصاب اتباع النظام "الذي يعطي صلاحية إدارة كلية الطب والصيدلة والمستشفى الملكي... بيد الجامعة فيلحق بها الكليات وهناك تكون الجامعة هي المسؤولة عنها"<sup>(١٣١)</sup>.
٣. اشتكى عدد من النواب من قلة المستشفيات التعليمية والتي اقتصرت على المستشفى الملكي<sup>(١٣٢)</sup> وتأتي أهمية هكذا مؤسسات بحكم كون مهمتها الأساسية هي "التعليم ثم العلاج على أساس التعليم أيضاً"<sup>(١٣٣)</sup>.

### الخاتمة:

- ألفت الحرب العالمية الثانية بظلالها على مجمع الأوضاع الصحية في العراق لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها تردي الواقع الاقتصادي لعموم فئات المجتمع العراقي. وإنتشار الفقر والجهل والامية وسوء التغذية.
- إنتقد عدد من النواب ومن خلال مداخلاتهم خلال مدة البحث الأوضاع الاقتصادية التي عاشها الفرد العراقي. وإنعكاسات ذلك سلباً على الحياة الصحية. فضلاً عن عرضهم ومن خلال هذه المداخلات حقيقة عمل المؤسسات الصحية مع استعراضهم لسلبياتها وإنعكاسات ذلك على أداء هذه المؤسسات.



- محاولين ومن خلال مداخلاتهم دعم الحكومة العراقية بأفكار ومقترحات أستهدفوا من خلالها معالجة  
مكامن الخلل في إداء هذه المؤسسات.
- المتتبع لطروحات وتساؤلات وانتقادات النواب يلاحظ غلبة التكرار مما يدل دلالة واضحة أن ما كان  
يُطرح لم يجد حلاً سريعاً. مما جعل تلك الطروحات تدور في إطار عاطفي نابع من إحساس حقيقي  
لحاجة ملموسة تقابلها ردود تبريرية من وزراء الصحة لا تخرج بنسبتها الكبيرة عن الإطار الإعلامي.
- لم تقتصر طروحات عدد غير قليل من النواب على طرح سلبيات القطاع الصحي في العراق بل تعدتها  
إلى طرح بعض الحلول لمختلف الاشكاليات اعتمدت في اغلبها على دراسات معمقة لحاجات حتمية  
عاشوها ولمسوها من خلال احتكاكهم بالمجتمع.

#### الهوامش:

- (١) موسى دير هاكوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، (بغداد، ١٩٨١)، ص ٢١٦.
- (٢) حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق ١٨٤٥-١٩٥٨ دراسة في التاريخ الاجتماعي للعراق المعاصر، مراجعة: جعفر  
عباس حميدي، تقديم: كمال مظهر احمد، (بغداد، ٢٠١٠)، ص ١٠٦-١٠٧.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٥٥.
- (٤) حافظ شكر التكمجي، الخلفيات الاقتصادية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مساهمة في دراسة مشكلة التخلف الاقتصادي في العراق، دار  
الرواد المزدهرة للنشر والتوزيع والإعلام، (بغداد، ٢٠١٠)، ص ٤٧.
- (٥) جريدة صوت الأهالي، العدد ٧٨، ٥ كانون الثاني ١٩٥٤.
- (٦) فخري الفخري: ولد سنة ١٩٠٨، اكمل دراسته الأولية في مدرستي رهبر ترقى وشمس المعارف، انهى دراسته الاعدادية سنة ١٩٢٦  
واصل دراسته الجامعية في الجامعة الأمريكية ببيروت متخصصاً بالهندسة المدنية، تقلد عدد من المناصب منها وزير المواصلات  
في وزارة ارشد العمري (١ حزيران ١٩٤٦-١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦)، ثم اميناً لعاصمة بغداد للمدة ١٩٥٤-١٩٥٨. توفي سنة  
١٩٥٥. للمزيد ينظر: مذكرات فخري الفخري ١٩٠٨-١٩٩٥، اعدّها وقدم لها وعلق عليها: عماد عبد السلام رؤوف، منشورات دار  
المثني للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠٠١).
- (٧) المصدر نفسه، ص ١٧٦.
- (٨) سعيد قزاز ولد في السلبيانية سنة ١٩٠٤، انهى دراسته الاعدادية سنة ١٩١٧، تقلد عدد من الوظائف الادارية منها متصرفاً للواء  
اربيل سنة ١٩٤٤ ثم الكوت ١٩٤٦، فركوك ١٩٤٨ ثم الموصل ١٩٤٩، اختير وزيراً لوزارة الشؤون الاجتماعية للفترة (١٩٥٢-  
١٩٥٣)، ثم الداخلية في وزارتي فاضل الجمالي الثانية ووزارة ارشد العمري الثانية حتى استقال في نفس السنة. ليعاد استيثاره مرة



- أخرى للداخلية في وزارة نوري السعيد الثالثة عشر (١٧ كانون الأول ١٩٥٥-٢٠ حزيران ١٩٥٧)، واستمر في منصبه حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. اعدم سنة ١٩٥٩. مير بصري، اعلام الكرد، دار رياض الريس (لندن، ١٩٩١)، ص ٢٤٠-٢٤٢.
- (٩) محاضر جلسات مجلس النواب العراقي وسنرمز لها اختصاراً ب(م.م.ن)، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ٧ في ٥ شباط ١٩٥٤، مطبعة الحكومة (بغداد، ١٩٥٤)، ص ٨، ص ١٩.
- (١٠) نقلاً عن: رشيد، المصدر السابق، ص ٦٣.
- (١١) نقلاً عن: ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، ج ١، ط ١، منشورات الفجر، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٤٣.
- (١٢) سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٩٤٥-١٩٥٨)، ط ١، شركة الخنساء للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص ٢٩٣.
- (١٣) رشيد، المصدر السابق، ص ٦٤.
- (١٤) سلمان، المصدر السابق، ص ٢٩٣.
- (١٥) في سنة ١٩٤٩ عالجت الوحدات الصحية حوالي (٩،٥) مليون حالة مرضية منها (٤٩٣) ألف مريض، بالملايا. أحمد ابراهيم علي، العراق منتصف القرن الماضي: عناء وألم، مركز الفرات، [social.fcdrs.com](http://social.fcdrs.com). ورغم المبالغة الواضحة في أعداد المصابين فإن هذه الأرقام تدل دلالة واضحة على تردي الواقع الصحي لعموم المدن العراقية.
- (١٦) وزراء الصحة خلال المدة (١٩٥٢-١٩٥٨).
- (١٧) حنا خياط: ولد في الموصل سنة ١٨٨٤ اكمل دراسته الأولية فيها، حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم والآداب من كلية الطب الفرنسية في بيروت سنة ١٩٠٣ ثم شهادة الدبلوم في الطب من جامعتي باريس واستانبول سنة ١٩٠٨، استوزر لوزارة الصحة سنة ١٩٢١، شغل العديد من المناصب كان آخرها عميد الكلية الطبية الملكية ببغداد سنة ١٩٣٤. توفي سنة ١٩٥٩. محمود الحاج قاسم حمد واياك حسن الرمضاني، دليل الأطباء والصيدالغ العاملين في الموصل في القرن العشرين، ج ١، (الموصل، ٢٠٠١)، ص ٨٨.
- (١٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٤٥ في ٨ أيار ١٩٥١، مطبعة الحكومة بغداد، (بغداد، ١٩٥١)، ص ٨٠١.
- (١٩) عبد الله القصير: ولد في الموصل سنة ١٨٩٣، تخرج من الكلية الطبية في بيروت، التحق بالتدريس في كلية طب بغداد، توفي سنة ١٩٧٣. عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب (جامعة الموصل، ١٩٩٣)، ملحق رقم (٨-١٢).
- (٢٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١، الجلسة ٤٦ في ٩ أيار ١٩٥١، ص ٨٠٤.

- (٢١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٨) ص ١٠، ص ١٤٢، ص ١٨٦، ص ٢٠٨، ص ٢٤٣.
- (\*) حصر الجدول أعلاه ذكر وزراء الصحة منذ تأسيس وزارة الصحة بموجب القانون (٢٨) لسنة ١٩٥٢.
- (٢٢) محمد حسن سلمان: ولد في بغداد سنة ١٩٠٩، تخرج من كلية الطب الملكية سنة ١٩٣٣ حصل على شهادة الدبلوم العالي في الأمراض السارية والأمراض الصدرية سنة ١٩٣٥، شغل أكثر من منصب وزاري نذكر منها وزيراً للمعارف في وزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة (١٢ نيسان ١٩٤١-٢٩ أيار ١٩٤١)، ووزيراً للصحة في وزارتي جميل المدفعي السادسة، انتخب نائباً عن لواء العمارة للمدة ١٩٥٣-١٩٥٦. محمد حسن سلمان، طبيب الملك فيصل الثاني ومذكراته السياسية في العراق ١٩٤٠-١٩٥٨، الدار العربية للموسوعات، (بغداد، ١٩٨٥).
- (٢٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة ١٦ في ١ شباط، ١٩٥٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٢٩٢.
- (٢٤) ورد ذكر وزارة الصحة ضمن أول تشكيلة وزارية عراقية تم تشكيلها في العراق في ١٢ أيلول ١٩٢١، واختير لها حنا خياط كأول وزير للصحة، إلا أنها ألغيت لتصبح مديرية عامة تابعة لوزارة الداخلية، لتلحق في سنة ١٩٣٩ بوزارة الشؤون الاجتماعية التي جرى استحداثها في هذه السنة وبقي الحال على ما هو عليه حتى سنة ١٩٥٢ عندما تم استحداث وزارة الصحة بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢، واختير عبد الرحمن جودت كأول وزير للصحة ضمن التشكيلة الوزارية لوزارة مصطفى العمري (١٢ تموز ١٩٥٢-٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢) وبموجب القانون المذكور حددت أهم واجبات هذه الوزارة بالعناية بالصحة العامة وتأسيس المعاهد الوقائية للوقاية من الأمراض وإقامة المصحات والمستشفيات والكليات الطبية والمدارس الصحية. جريدة الوقائع العراقية (بغداد)، العدد ٣٠٧٦ في ٢٤ آذار ١٩٥٢؛ ناجي تركي حمزة، وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٣٩-١٩٥١ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، (جامعة بغداد، ٢٠١٢)، ص ٥٣، ص ٧١.
- (٢٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١، الجلسة ٤٦ في ١٩ أيار ١٩٥١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١)، ص ٨٠.
- (٢٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الجلسة ١٧ في ٢٧ شباط ١٩٥٢، ص ٢٥٧.
- (٢٧) عبد الكريم كنة: ولد في بغداد ١٩٢٠، تخرج من كلية الحقوق ومارس المحاماة، انتخب ولأكثر من دورة انتخابية كان آخرها في نيسان ١٩٥٨. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، دار الحكمة، (لندن، ٢٠٠٤)، ص ١٥٦.
- (٢٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١، الجلسة ٣٦ في ١٤ أيار ١٩٥٢، ص ٤٩٣.
- (٢٩) عبد الأمير علاوي: ولد في بغداد ١٩١٢، درس في المدرسة الجعفرية اكمل دراسته الثانوية سنة ١٩٢٨، دخل كلية الطب وتخرج منها سنة ١٩٣٣ تخصص في طب الاطفال في المملكة المتحدة، عين استاذاً في الكلية الطبية، عين وزيراً للصحة سنة ١٩٥٣،

شغل نفس المنصب ولمرات عديدة في الوزارات المتعاقبة حتى سنة ١٩٥٨. للتفاصيل يراجع: كمال الحسيني، "الدكتور عبد الأمير علاوي من رواد تخصص الأطفال في العراق - وزير صحة سابق" -، مجلة الكاردينيا، ١٣ أيلول ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية، [www.algadenia.com](http://www.algadenia.com)

(٣٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة ١٠ في ٢٥ شباط ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ١٨٩.

(٣١) نصت المادة الأولى من هذا القانون على:

تعمل وزارة الصحة على تهيئة شعب صحيحاً جسمياً وعقلياً بالوسائل التالية:

أولاً: إنشاء المستشفيات والمؤسسات والمراكز الصحية الحكومية في جميع انحاء القطر وعند الحاجة في خارجه.

ثانياً: مكافحة الامراض المتوطنة والوافدة والسارية ومنع تسربها من الخارج إلى داخل القطر أو من مكان إلى آخر منه. للمزيد يراجع: المصدر نفسه، الجلسة ١٢ في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨، ص ٦٨-٧٥.

(٣٢) شاكور ماهر: مواليد سامراء ١٩٢٠، تخرج من كلية الحقوق ومارس المحاماة، انتخب نائباً عن سامراء (لواء بغداد)، ولأكثر من دورة انتخابية. بصري، أعلام السياسة، ص ٤٦٣.

(٣٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧، الجلسة ١٢ في ٧ كانون الثاني ١٩٥٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٧٠.

(٣٤) نصت المادة التاسعة من القانون المذكور على ما يلي "يؤلف وزير الصحة في كل لواء عدا بغداد مجلساً صحياً سمي بـ(مجلس صحة اللواء) يتراوح عدد أعضائه بين (٥-٨) أعضاء برئاسة متصرف اللواء وعضوية كل من رئيس الصحة وطبيب المدينة -ان وجد- ومدير معارف اللواء. للتفاصيل يراجع: المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧، الجلسة ١٢ في ٧ كانون الثاني ١٩٥٨، ص ٦٨.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٣٦) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة ١٠ في ٢٥ شباط ١٩٥٨، ص ١٨٩.

(٣٧) عبد المجيد القصاب: ولد في بغداد سنة ١٩٠٧، درس الطب في المعهد العربي بدمشق، حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه من جامعة مونتيليه، عين طبيباً في المستشفى الملكي ببغداد، انتخب سنة ١٩٥٢ نائباً عن بغداد، استوزر لأكثر من وزارة منها وزيراً للصحة ثم المعارف. حسين حاتم الكرخي، مجالس بغداد، ط ١ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ٢٠٠١)، ص ٣٤٤.

(٣٨) م.م.ن، محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة ١٠ في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص ١٩٠.

(٣٩) ينظر الجدول رقم (٢).

- (٤٠) عبد الكريم الازري: ولد في بغداد سنة ١٩٠٨، اكمل دراسته فيها ثم اوفد ببعثة دراسية إلى الجامعة الامريكية في بيروت سافر بعدها إلى لندن لدراسة الاقتصاد، اصبح وزيراً للمالية في وزارة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠-١٢ أيلول ١٩٥٠)، ووزارة فاضل الجمالي الأولى ، ووزارة نوري السعيد الرابعة عشر ، ووزيراً للإعمار في وزارة فاضل الجمالي الثانية، انتخب نائباً في مجلس النواب ولدورات عديدة، تولى منصب وزير مالية الاتحاد العربي الهاشمي خلال المدة (١٩ أيار ١٩٥٨-١٤ تموز ١٩٥٨)، اعتقل على اثر إندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. من مؤلفاته "مشكلة الحكم في العراق". بصري، أعلام السياسة، ص ١٤٩.
- (٤١) نقلاً عن: رشيد، المصدر السابق، ص ١٠٤.
- (٤٢) متي سرسم: ولد في الموصل سنة ١٩٠٦ اكمل فيها دراسته الأولية لينتقل إلى بيروت لدراسة الصحافة في الجامعة الامريكية، انتخب عضواً في مجلس النواب سنة ١٩٣٤ ليستمر انتخابه حتى سنة ١٩٥٨، اصدر العديد من الصحف نذكر منها فتى العراق، الاخلاص، صدى الجمهور. توفي سنة ١٩٨٣. وائل علي احمد النحاس، تاريخ الصحافة الموصلية ١٩٢٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٨٨)، ص ٧١.
- (٤٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥)، ص ٢٧١.
- (٤٤) رشيد، المصدر السابق، ص ١٠٦.
- (٤٥) المصدر نفسه، الجلسة ٢٦ في ٢١ شباط ١٩٥٥، ص ٥٤١.
- (٤٦) توفيق المختار: ولد في بغداد سنة ١٨٩٩، التحق بالمدارس العسكرية، تقلد عدد من الوظائف الحكومية، انتخب نائباً عن لواء بغداد ولأكثر من مرة خلال المدة من حزيران ١٩٥٠ وحتى سنة ١٩٥٨. بصري، اعلام السياسة، ص ٤٦١.
- (٤٧) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة ١٦ في ١ شباط ١٩٥٨، ص ٢٩٠-٢٩١.
- (٤٨) علي حيدر سليمان: ولد في اربيل سنة ١٩٠٥، تخرج من الجامعة الامريكية كلية العلوم السياسية سنة ١٩٣٠، استوزر لعدة مرات ولأكثر من وزارة نذكر منها: وزيراً للشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤٨، ووزيراً للمواصلات سنة ١٩٤٩ ووزير الاقتصاد سنة ١٩٥٤، انتخب عضواً في مجلس النواب ولأكثر من مرة. كما التحق بالسلك الدبلوماسي حيث عين سفيراً للعراق في بون سنة ١٩٥٧، ثم واشنطن ١٩٥٩. له أكثر من مؤلف منها "تاريخ المدينة الاوربية" سنة ١٩٣٢. ابراهيم خليل العلاف، مدونة الدكتور ابراهيم العلاف: الاستاذ علي حيدر سليمان، شبكة المعلومات الدولية، [www.allalafblogspot.com.blogspot.com](http://www.allalafblogspot.com.blogspot.com)
- (٤٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٨، الجلسة ١٨ في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٨)، ص ٢٤٣-٢٤٤.
- (٥٠) فاضل معلة: ولد في النجف سنة ١٩٢٠، تخرج من كلية الحقوق، أنتخب نائباً عن الديوانية وخلال دورات المجلس النيابي للمدة ١٩٥٤-١٩٥٨، توفي سنة ١٩٨١. بصري، أعلام السياسة، ص ٤٦٦.

- (٥١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة ١٧ في ٢ شباط ١٩٥٨، ص ٢٩٨.
- (٥٢) جمال الراوي: تخرج من كلية الحقوق، انتخب نائباً في مجلس النواب في دورته الخامسة عشر. الحسني، المصدر السابق، ج١، ص ٣٠٦.
- (٥٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة ٢١ في ٢٥ شباط ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦)، ص ٤٠٠. وقد حفلت جلسات مجلس النواب بنماذج عديدة من هذه المداخلات لذا ارتأت الباحثة الإشارة إلى بعض منها.
- (٥٤) داؤد الجاف: ولد سنة ١٨٩٤، انصرف إلى الزراعة، انتخب نائباً عن لواء كركوك سنة ١٩٣٥، اعيد انتخابه اكثر من مرة حتى اندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. توفي سنة ١٩٦٦. بصري، اعلام الكرد، ص ٢٢٠-٢٢١.
- (٥٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب، لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة ٢١ في ٢٥ شباط ١٩٥٦، ص ٤٠٠.
- (٥٦) علي كمال: ولد في السليمانية سنة ١٩٠٠، تخرج من الاعدادية العسكرية في بغداد، أكمل دراسته العسكرية في استانبول، انتخب عضواً في مجلس النواب ولأكثر من دورة انتخابية. للمزيد: مذكرات علي كمال ١٩٠٠-١٩٩٨، تقديم وتحقيق: جمال بابان، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، (بغداد، ٢٠٠١)، ص ٢١٨-٢٠٥.
- (٥٧) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٨٢.
- (٥٨) تكاد لا تخلوا أي جلسة من جلسات مجلس النواب من شكاوي ومداخلات عدد من النواب وانقاداتهم لسوء توزيع المؤسسات الصحية، وعجز المتوفر منها عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للأهالي، لذلك أرتأت الباحثة وتجنباً للتكرار إحالة القارئ إلى الجلسات التي وردت فيها مثل هذه الشكاوي، للمزيد ينظر: المصدر نفسه، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٥، الجلسة ٣٤ في ٣ أيار ١٩٤٥، ص ٢٢٨؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الحادي عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٨ في ١٤ نيسان ١٩٤٧، ص ١٠٧؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ١٥ في ١٥ شباط ١٩٥٠، ص ٢١٥؛ المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة ١٩ في ١٥ آذار ١٩٥١، ص ٢٧٦؛ المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة ١٢ في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٤، ص ٢١٦؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة ١٥ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٤، ص ٢٧٠.
- (٥٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ١٩ في ٥ آذار ١٩٥١، ص ٢٧٥. والمتتبع لمحاضر مجلس النواب يجد أمثلة كثيرة على مثل هكذا مطالب. المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الحادية عشر،

- الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ١٤ في ٣ آيار ١٩٤٧، ص ٢٢٨؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٧٣؛ المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨؛ الجلسة ١٦ في ١ شباط ١٩٥٨، ص ٢٩٣؛ المصدر نفسه، الجلسة ١٧ في ٢ شباط ١٩٥٨، ص ٢٩٦.
- (٦٠) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧، الجلسة ١٤ في ٣ آيار ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧)، ص ٢٢٩؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٢٤ في ١٨ آذار ١٩٥١، ص ٣٧١.
- (٦١) جواد الشعلان: انتخب نائباً عن لواء الديوانية خلال الدورة الانتخابية الثالثة عشر. الحسني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٣٠٨.
- (٦٢) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة ٢٨ في ١٩ نيسان ١٩٥٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤)، ص ٦٠٧.
- (٦٣) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة ٢٨ في ١٩ نيسان ١٩٥٤، ص ٦٠٧.
- (٦٤) قاسم المفتي: ولد في الموصل سنة ١٩٢٤، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والاعتيادية فيها، التحق بكلية الحقوق سنة ١٩٤٦، أحد مؤسسي حزب الاستقلال فرع الموصل، ابعده عن الموصل بعد ثورة الشواف سنة ١٩٥٩، وائل علي أحمد النحاس، "أصداء وثبة ١٩٤٨ في الموصل"، مجلة كلية المعلمين (جامعة المستنصرية)، العدد ٢٨، ٢٠٠١، ص ٣١.
- (٦٥) ماجد مصطفى: ولد في السليمانية سنة ١٨٩٦، أكمل دراسته في المدرسة الحربية باستانبول، في سنة ١٩٣٦ اصبح متصرفاً للناصرية ثم الديوانية سنة ١٩٣٧ ثم العمارة للمدة ١٩٣٨-١٩٤١، استوزر اكثر من مرة كان آخرها وزيراً للشؤون الاجتماعية توفي سنة ١٩٧٤. مكرم الطالباني، "حزب هيو"، تقديم وقراءة: شوكت خزندار، شبكة المعلومات الدولية، [www.thawabitna1.com](http://www.thawabitna1.com).
- (٦٦) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، محضر الجلسة ٨ في ١٦ كانون الثاني ١٩٥١، ص ٩٢؛ المصدر نفسه، الجلسة ٢٣ في ١٥ آذار ١٩٥١، ص ٣٤٢. ومن الجدير بالذكر ان هذه المطالب لم تكن الوحيدة إذ سبق لنواب آخرين إن قدموا طلبات مماثلة. المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧، الجلسة ١١ في ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص ١٦٨؛ المصدر نفسه، الجلسة ١٢ في ١٩ نيسان ١٩٤٧، ص ١٩٨.
- (٦٧) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١، الجلسة ٣٦ في ١٤ آيار ١٩٥٢، ص ٤٩٦؛ المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٨٣.

- (٦٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧، الجلسة ٣ في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٧، ص ١٧.
- (٦٩) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٤٦ في ٩ أيار ١٩٥١، ص ٨١٢.
- (٧٠) المصدر نفسه، الجلسة ٢٧ في ٢٥ آذار ١٩٥١، ص ٣٤٣؛ المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة ٣٦ في ١٤ أيار ١٩٥٢، ٤٩١؛ المصدر نفسه، الجلسة ٤٦ في ٩ أيار ١٩٥١، ص ٨١٤.
- (٧١) محمود بابان: ولد سنة ١٩٢٠، تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٤٤، انتخب نائباً عن قضاء كفري (لواء كركوك) للسنوات ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٨. بصري، اعلام الكرد، ص ٢٥١.
- (٧٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٧٣.
- (٧٣) عبد العزيز الخياط: ولد سنة ١٨٩١، انهى دراسته للحقوق، تدرج في عدد من الوظائف القضائية حتى أصبح حاكماً في المحاكم المدنية العراقية، أُحيل على التقاعد سنة ١٩٥٣، انتخب نائباً عن لواء الكوت، توفي سنة ١٩٩٧. وليد الأعظمي، أعيان الزمان وجيران النعمان، مطبعة الأخوان، (بغداد، ٢٠٠١)، ص ٥٠-٦٠.
- (٧٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٧٠، ٢٧٩.
- (٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.
- (٧٦) علاء الدين الوسواسي: ولد في بغداد سنة ١٩١٢، تخرج من كلية الحقوق، التحق بسلك القضاء، انتخب نائباً عن بغداد ولأكثر من مرة كان آخرها في أيار ١٩٥٨. بصري، اعلام السياسة، ص ٤٦٨.
- (٧٧) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧، الجلسة ١٦ في ١ شباط ١٩٥٨، ص ٢٩٢.
- (٧٨) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١، الجلسة ٣٦ في ١٤ أيار ١٩٥٢، ص ٤٩٦؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي، لمجلس النواب لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٧٦.
- (٧٩) المصدر نفسه، الجلسة ٢٧ في ٢٣ شباط ١٩٥٥، ص ٢٢٧.
- (٨٠) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧، الجلسة ١٦ في ١ شباط ١٩٥٨، ص ٢٩٤.
- (٨١) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية السادسة عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٨، الجلسة ٦ في ٥ حزيران ١٩٥٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٥٣.

- (٨٢) عز الدين النقيب: ولد سنة ١٨٩٩، مثل ديالى في مجلس النواب ولأكثر من دورة إنتخابية، أصبح نائباً لرئيس مجلس النواب للمدة (١٩٤٤-١٩٤٧)، توفي سنة ١٩٥٩. بصري، أعلام السياسة، ص ٣٨٣.
- (\*) قرية تبعد عن قضاء الخالص حوالي ثمانية كيلومترات.
- (٨٣) م.م.ن، الدورة الأنتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٦ في ٤ حزيران ١٩٤٧، ص ٤٤٦. والمتتبع لمحاضر مجلس النواب يلاحظ تكرر مناقشات النواب حول هذه المسألة. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، الدورة الأنتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٤٦ في ٩ أيار ١٩٥١، ص ٨١٦؛ المصدر نفسه، الدورة الأنتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة ٢٤ في ٢٥ شباط ١٩٥٤، ص ٥٤٥؛ المصدر نفسه، الدورة الأنتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة ٣ في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥، ص ٢٢؛ المصدر نفسه، الجلسة ٢٣ في ٣ آذار ١٩٥٦، ص ٤٣١.
- (٨٤) توفيق السمعاني: ولد في الموصل سنة ١٩٠٤، خلال المدة مابين ١٩٣٧-١٩٦٣ أصدر جريدة الزمان، توفي سنة ١٩٨٢. كامل سلمان الجبوري، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م، ج ١، دار الكتب العلمية، (بيروت، ٢٠٠٢)، ص ٥٠٤.
- (٨٥) م.م.ن، الدورة الأنتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة ١٧ في ٢ شباط ١٩٥٤، ص ٤١٢.
- (٨٦) المصدر نفسه، الدورة الأنتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧، الجلسة ١٣ في ٢٦ نيسان ١٩٤٧، ص ٢٢٢. ولإيجاد حل لهذه المشكلة أصدرت الحكومة العراقية قانون الخدمة الطبية ذي الرقم (٤٨) لسنة ١٩٤٧. والذي ألزمت الفقرة الثانية من المادة السادسة الأطباء الذي درسوا على نفقة الحكومة وأكملوا خدمة الاحتياط بالعمل في المستشفى التعليمي وبمعدل سنتين، يعقبها العمل ستة اشهر بالمستوصفات السيارة وعام واحد في إحدى الأفضية والنواحي والحق بهذا القانون قانون تدرج الأطباء المرقم (٦٧) لسنة ١٩٥٦. للتفاصيل يراجع رشيد، المصدر السابق، ص ٢٠٠-٢٠١.
- (٨٧) فائق السامرائي: ولد سنة ١٩٠٨، تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٣٣، عين مديراً للإذاعة سنة ١٩٣٨، أحد مؤسسي حزب الاستقلال ١٩٤٦، صاحب صحيفة (الجريدة)، عين سفيراً للعراق في الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) إلا انه استقال من منصبه. له مؤلفات عدة نذكر منها: البناء الاقتصادي الذي صدر سنة ١٩٤٧، ومحكمة المهداوي مأساة وملهاة ١٩٦٠. توفي سنة ١٩٧٩. للمزيد ينظر: أمنة داخل شلش التميمي، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق ١٩٠٨-١٩٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية (بن رشد)، (جامعة بغداد، ٢٠٠٠).
- (٨٨) م.م.ن، الدورة الأنتخابية الثانية عشر، الاجتماع لمجلس النواب لسنة ١٩٥١، الجلسة ٤٦ في ٩ أيار ١٩٥١، ص ٨٠٣.
- (٨٩) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة ٩ في ١٣ شباط ١٩٥٢، ص ٩٢.



- (٩٠) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٥، الجلسة ١٨ في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦)، ص ١٨٣؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة ٤ في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦، ص ٢٥٩.
- (٩١) المصدر نفسه، الجلسة ٢١ في ٢٥ شباط ١٩٥٦، ص ٤٠٠.
- (٩٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧-١٩٨٥، الجلسة ١٦ في ١ شباط ١٩٥٨، ص ٢٩٢. وفي هذا المجال قدم عدد من النواب احصائيات بأعداد الاطباء والمرضى. وقد ارتأت الباحثة الاكتفاء بالإشارة إلى الجلسات التي ورد فيها مثل هكذا مداخلات. المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٤٦ في ٩ أيار ١٩٥١، ص ٨١١؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة ١٧ في ٢ شباط ١٩٥٨، ص ٢٩٦.
- (٩٣) ومن الجدير بالذكر ان القانون المذكور اجريت عليه تعديلات. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١-١٩٥٢، الجلسة ٣٦ في ١٤ أيار ١٩٥٢، ص ٤٩٧.
- (٩٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٤٦ في ٩ أيار ١٩٥١، ص ٨٠٣.
- (٩٥) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٧١.
- (٩٦) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٤٥ في ٨ أيار ١٩٥١، ص ٨٠٠.
- (٩٧) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٥ في ١٩ شباط ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٥٦.
- (٩٨) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٢٢ في ١٣ آذار ١٩٥١، ص ٣٣٤.
- (٩٩) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٧٣.
- (١٠٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٣١ في ٣ نيسان ١٩٥٠، ص ٥٢٠.
- (١٠١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٧١.
- (١٠٢) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة ٢٥ في ٢ آذار ١٩٥٨، ص ٤١٢؛ المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٨، الجلسة ٦ في ٥ حزيران ١٩٥٨، ص ٥١.

- (١٠٣) فيصل الديمولوجي: مواليد الموصل ١٩٢٠، خريج كلية الحقوق، عمل في السلك الدبلوماسي منذ سنة ١٩٤٥، عضو مجلس النواب للاتحاد القومي لسنة ١٩٥٤، أحد مؤسسي جمعية التراث والفنون التي غير اسمها إلى الجمعية البغدادية. "قصة الجمعية البغدادية"، ارشيف صحافة مستقبل العراق، العدد ٨٧٢، ٢٥ كانون الأول ٢٠١٤، شبكة المعلومات الدولية، <http://www.elmustakbalpaper.net>
- (١٠٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٧٦.
- (١٠٥) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة ١٤ في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦، ص ٢٥٧.
- (١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٦١
- (١٠٧) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة ١٦ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٨، ص ٢٩٤. مع ذلك لم يتلق النائب المذكور أية ردود من الجهات المختصة.
- (١٠٨) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٢٧ في ٢٥ آذار ١٩٥١، ص ٣٤٢.
- (١٠٩) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١، الجلسة ٣٦ في ١٤ أيار ١٩٥٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٤٩٢-٤٩٣.
- (١١٠) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة ٧ في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨، ص ٦٩.
- (١١١) محمد مشحن الحردان: انتخب نائباً عن لواء الدليم في الدورتين الخامسة عشر والسادسة عشر. الحسني، المصدر السابق، ج ١، ص ٣١٢.
- (١١٢) مستشفى التويثة: جرى افتتاحها سنة ١٩٥١ وبجهود من اعضاء جمعية مكافحة التدنر واطلق عليها اسم مستشفى الامير عبد الله للأمراض الصدرية بسعة (٣٠٠) سرير وامام ازدياد اعداد المرضى توسعت الطاقة الاستيعابية للمستشفى لتصل إلى ٢٤ ردهة وبسعة ألف سرير. حيدر حميد رشيد ونور عبود كنبير، "الدكتور محمد حسن سلمان الحمامي ودوره في مكافحة مرض التدنر الرئوي (السل)"، مجلة التراث العلمي العربي، العدد ٣٧، ٢٠١٨، ص ٣١٠-٣١٥.
- (١١٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٢، الجلسة ٣٦ في ١٤ أيار ١٩٥٢، ص ٤٩١.
- (١١٤) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٧٠.

- (١١٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.
- (١١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.
- (١١٧) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة ١٤ في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦، ص ٢٦٢.
- (١١٨) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة ١٦ في ١ شباط ١٩٥٨، ص ٢٩١.
- (١١٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٨، الجلسة ١٥ في ٤ تشرين الأول ١٩٤٨، ص ١٨٩؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٦، الجلسة ١٤ في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦، ص ٢٥٦-٢٥٧؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١، الجلسة ٣٩ في ٢٩ نيسان ١٩٥١، ص ٦٦١.
- (١٢٠) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة ١٠ في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص ١٨٨.
- (١٢١) يرقى تاريخ افتتاح هذه الكلية إلى سنة ١٩٢٧ تحت اسم جامعة آل البيت. للمزيد ينظر: حسن الدجيلي، تقدم التعليم العالي في العراق، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٦٣)، ص ٦٤.
- (١٢٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١-١٩٥٢، الجلسة ٩ في ١٣ شباط ١٩٥٢، ص ٩٢.
- (١٢٣) المصدر نفسه، الجلسة ٣٦ في ١٤ أيار ١٩٥٢، ص ٤٩١-٤٩٢.
- (١٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٩١.
- (١٢٥) جاسم أمين: أنتخب نائباً عن لواء بغداد خلال الدورة الانتخابية الحادية عشر. الحسني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٣٠٤.
- (١٢٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٢٧ في ١٥ حزيران ١٩٤٧، ص ٨٧. وايده في ذلك عدد من النواب. يراجع: المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٤٦ في ٩ أيار ١٩٥١، ص ٨٠٤.
- (١٢٧) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٤٥ في ٨ أيار ١٩٥١، ص ٧٩٨.
- (١٢٨) سامي شوكت: ولد ببغداد سنة ١٨٩٣، التحق بالمدرسة الطبية في استانبول سنة ١٩١٦، عين معاوناً لرئيس صحة بغداد سنة ١٩٢٢ ثم مديراً للصحة العامة. أديب توفيق الفكيكي، تاريخ أعلام الطب العراقي الحديث، ج ١، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٩٣)، ص ٣٦.
- (١٢٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١، الجلسة ٩ في ١٠ شباط ١٩٥٢، ص ١٠٠.
- (١٣٠) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة ١٧ في ٢ شباط ١٩٥٨، ص ٢٩٨.
- (١٣١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٧١.
- (١٣٢) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة ٢١ في ٢٥ شباط ١٩٥٦، ص ٤٠٠.



مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد ١٩ ، العدد (١) ، لسنة ٢٠٢٣

*College of Basic Education Researchers Journal. ISSN: 7452-1992 Vol. (19), No.(1), (2023)*

---

(١٣٣) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٥، الجلسة ٤٥ في ٨ أيار ١٩٥١، ص ٧٩٨ - ٧٩٩.